الجزء الأول ــ نحو صياغة مفهوم جديد للاستقلال

عندما كتب كارل ماركس كتابه: رأس المال، بدأ من السلعة وانتهى، عبر البحث في فائض القيمة، إلى التراكم، وهكذا وصولاً إلى النمط، ومن ثم إلى العلاقات التي تنظمه.

وقد اختار عادل حسين القروض الخارجية، أو الديون، مدخلاً ليصل إلى تحديد نمط التبعية القائم بين الدول النامية والدول المتقدمة «فزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي يفتح باب التبعية لمن يملك مفاتيح هذا التمويل... وكلما ارتفع معدل خدمة الدين، قلت قدرة البلد على استيراد احتياجاته بدون الاعتماد على مزيد من الاقتراض» (الجزء الأول، ص ١٦).

أما المنطقة المعنية، مادة البحث، فهي مصر، حيث «ديوننا الخارجية المستخدمة حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ كانت ٤٨٠٠ مليون جنيه (١٢ مليار دولار)... وللتذكرة، فإن الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٦ (بالأسعار الجارية) كان ٥٧٨٧ مليون جنيه... أي أن نسبة الدَّين الخارجي المستخدم إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت ٨٣٪. وإذا أضيفت المبالغ المتعاقد عليها، ولم تستخدم، تتجاوز النسبة الناتج المحلي الاجمالي، أي يصبح عبء المواطن المصري من الديون أكثر من نصيبه في الناتج المحلي» (الجزء الأول، ص ١٥). «وفي الثلث الأخير من القرن العشرين، وبعد تراكم التجارب والخبرات، أصبح الاغراق في الديون، خطأ مؤكد المفعول، ومعروفاً أوله وآخره» (الجزء الأول، ص ٣١).

ويستعرض عادل في الفصل الأول من هذا الجزء من باب التذكير والمقارنة، تجربة مصر في القرن التاسع عشر، والتي انتهت إلى «أن أصبحت مصر مستعمرة اوروبية دون إطلاق رصاصة واحدة» (الجزء الأول، ص ٢٤)، حيث «أعلن التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية (نيسان ــ أبريل ١٨٧٩)، وقد قام بناؤه على: أن مصر أصبحت مفلسة، وانها كانت في حالة إفلاس سنة ١٨٧٦... ومن المفارقات المؤلمة ان هذا الاعلان تكرر بعد مائة سنة بالضبط، أي في عام ١٩٧٦» (الجزء الأول، ص ٣٠).

ثم يستعرض الكاتب حركة الإقتراض المصري في الصفحات ٣٨ و٣٩ و٤٠، ليصل إلى أن الكارثة بدأت مع حلول عام ١٩٧٤: «حدثت في ذلك العام قفزة في عجز العمليات الجارية... قبل عام ١٩٧٤ كان هناك عجز في الميزان الجاري، وبعده كان هناك انهيار» (الجزء الأول، ص ٤١).

وينتقل، في الفصلين الثاني والثالث من هذا الجزء، إلى التعريف بأنواع الديون وشروط كل منها وإلى الآلية التي يجري عقدها فيها، رابطاً ذلك بما كان يجري على الصعيد الاجتماعي في مصر.

وفي الفصل الرابع، يتحدث الكاتب عن توجيه القروض؛ «فمبدأ توجيه القروض الخارجية والاستثمار الحكومي إلى تطوير الهياكل الارتكازية ــ كأولوية أولى ــ هو مبدأ عام مطبق بدرجة أو بأخرى في كل الدول التابعة، وكذلك مبدأ دعم القطاع الخاص المحلي كحام وشريك أصغر للقطاع الخاص الأجنبي الوافد، أما المبدأ الذي تختص به استراتيجية المساعدات الاميركية لمصر، فهو تسريع عمليات التعمير والاستثمار في منطقة قناة السويس بالذات، إن شدة الاندفاع الاميركي نحو منطقة القناة يفسرها مفهوم السلام الاميركي في قضية الصراع العربي الاسرائيلي... فإن هذه المبالغ لا يقصد بها المساعدة في إنهاض وتنمية الاقتصاد الوطني، ولعلها تحمل اسم المساعدة بمعنى انها تساعده على إعادة تشكيل الأوضاع الاقتصادية والأجتماعية، على نحو يعيد الاقتصاد المصري إلى التبعية، وهي (تساعد) بالتالي في إحلال السلام الاميركي» (الجزء الأول، ص ٢٥).

أما في الفصل الخامس، فيبدأ الكاتب بمناقشة مفاهيم التنمية المطروحة بالنسبة للعالم الثالث إذ يرى: «أن إغراق مصر في الديون كان أداة اقتصادية أساسية استخدمت في تقويض توجهنا إلى الاستقلال